

عن روژنامه ی روژنامه الصادرة باللغة الكردية، عدد 579 و 578 ، شهر نيسان 2010
من إعداد سيروان رشيد. مقابلة مع أيوب بارزاني

سؤال : مايقارب العام تغيرت التركيبة السياسية في الإقليم ، كيف ترون هذه التغيرات ؟

ج- صحيح، التركيبة السياسية في كردستان تغيرت، وظهرت علامات هذا التغيير بقوة في الإنتخابات التي جرت في صيف العام الماضي وفي شهر آذار من هذا العام. إن تسلط الحزبين على مقدرات كردستان لما يقارب العشرين عاماً وسوء استخدام السلطة وإحتكارها وفسادها، وأد سخطاً كبيراً أدى كافة طبقات المجتمع، وظهر هذا السخط والغضب الجماهيري في إتفافها حول قائمة گوران. هذه ظاهرة دالة على حيوية المجتمع الكردستاني وتدل على أن هناك شعباً لن يستسلم لنظام متخلف لا يحترم إرادته، وسيدافع عن حقوقه بعزم وهمة.

سؤال : إحدى نتائج التصويت الماضي 25 في 2009/7/ و 2010/3/7 تغيرت موازين القوى بين (حدك) و (أوك) وبرودة فيما يخص الاتفاقية الإستراتيجية بينهما، هل تعتقدون إن هذا يصب في صالح الديمقراطية في كردستان؟

ج. بعد التوقيع على أية إتفاقية، يبقى موضوع كيف يتصرف الطرفان مع الإتفاقية، فكل طرف يحاول تطبيقها بما يحقق الحدّ الأكبر من مصالحه. وفي هذا الشأن فإن قادة (حدك) إستغلوا الإتفاقية لتحقيق المزيد من النفوذ السياسي والمالي والإنتخابي في كردستان وفي بغداد، وقد أدرك هذا قادة (ينك) ووجدوا الى حد ما أنهم مغفلون. ولحد الآن أخطأ قادة ينك في كثير من تقييماتهم السياسية وطريقة التعامل مع قادة حدك المتربصين بهم ولم يفهموا طبيعة قيادة حدك فهماً واقعياً. ولذا تراهم يتخبطون ويعانون من غياب استراتيجية واضحة وعليهم الآن القبول بدور أقل أهمية في كردستان والعراق. الجدير بالملاحظة ان الإتفاقية الإستراتيجية هي إتفاقية جرت في الظلام وبين زعامات تنصف بعمل كل شيء من أجل البقاء في السلطة ومهما كلف الثمن. من مصلحة الشعب الكردي تجاوز مثل هذه الممارسات التي أنتت بالمحن للشعب الكردي، فالنظام الذي يضمن تسلطه خلال التزوير والإرهاب وقطع الأرزاق لن يلقى الإحترام من الشعب، وأظن إن حالة التغيير والغليان والغضب الجماهيري هي مؤشرات واضحة في الإرادة الشعبية للتخلص من حكم إبتعد عن آمال وتطلعات الشعب. لا أظن أن إقليم كردستان سينعم بالديمقراطية والعدالة الإجتماعية في ظل الحكم الحالي غير الشكلي. ولذا من الأهمية بمكان حشد طاقات الجماهير على أوسع نطاق في خدمة التغيير الديمقراطي.

سؤال : في بلاد تتمتع بمجال للعملية الانتخابية وللمنافسة السياسية لحدود معينة، هل هناك حاجة لإتفاق استراتيجي بين حزبين لإحتكار السلطة السياسية والإقتصادية وتوزيع الصلاحيات ؟ أو أن هذين الحزبين يرفضان المنافسة الديمقراطية الحرّة ؟

ج. لا بد في الإجابة على هذا السؤال ان نفهم طبيعة وخلفيات القيادة الحالية وسجلها السياسي. فمن المؤكد ان سجل الإنتخابات حتى في داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني شهد التزوير الواسع في ظروف لم تكن هناك أية حاجة للتزوير، فكيف إن دخل في عملية الإنتخابات منافس حقيقي. يمكنك تصور درجة الهستيريا التي ستنتاب القيادة، خاصة أنها قيادة وراثية 100%، والوراثة في الجوهر منافية لمبدأ الكفاءة وحرية الإختيار. الهدف من التزوير داخل الحزب هو، أن لرئيس الحزب أقربائه والرجال المفضلين لديه والمنصاعين له، ومن خلال التزوير يقربهم اليه ويغدق عليهم الإمتيازات، بينما يبعد عن المناصب الهامة أعضاء آخرين في داخل حزبه وهم أكثر أهلية وقابلية لإدارة العلاقات السياسية. وكل هذا مبني على عواطف شخصية وتثبيت الزعامه الحالية.

أما الإتفاقية الإستراتيجية التي هي في الحقيقة (زواج مصلحة) شخصية وعائلية، ليس لها علاقة بالديمقراطية في كردستان، العكس إنها تهدف ديمومة إحتكارها للسلطة السياسية والتي بدورها تضمن مصالح تجارية وإقتصادية ومالية للثراء العائلي.

أعتقد من الأهمية أن نصارح الشعب الكردي كي لا يبنى أية آمال في حياة ديمقراطية حقيقية في ظل القيادة الحالية. وأن تبنى خطط على هذا الأساس.

سؤال : في الأيام الماضية ظهر من بيانات الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني ان هناك خلافات، وصلت الى حدّ ان (حدك) إنتقد بشدة حليفه (ينك) بالأخص فيما يتعلق بأداء الحكومة التي يترأسها الدكتور برهم صالح، كيف ترون مستقبل العلاقات بينهما؟

ج. كما أشرت، ينقص قادة الإتحاد الوطني فهم طبيعة قيادة حدك. فهناك حقيقة واضحة منذ الستينات، فرئيس الحزب هو في واقع الأمر (آغا) والآغا لا يمكن ولا يقبل بالتنازل عن الأغايتي، لأنها ملك له، واللعبة الديمقراطية قد يدمرها إن لم تكن في صالحه أو أغلقت قنوات التزوير أمامه، وهناك تصريحات غير مكتوبة وموضع ثقة تامة بأن تدمير كل شيء سيتم إن لم تمنح له الرئاسة. لذا وجوده في منصب الرئيس، سواء رئيس الحزب، رئيس الإقليم، إنما يحتل هذا المنصب بروح الآغا، التنازل عن المنصب أمر مستحيل، ولا يتأثر هذا المنصب بالانتخابات أو بقرارات البرلمان. وسواء بقي في الحكومة أو خارجها لا يهم، إنه يتصرف وفق منطق المخول بكافة الصلاحيات. لا يمكن في ظل ثقافة الآغا السائدة في كردستان أن يتبوأ أي شخص مكانة فوق مكانة الآغا أو أقربائه. لذا تقوم الصحافة الحزبية المؤممة بتذكير من نسوا هذا التراث والتقليد "المقدس"! أمل أن يكون الدكتور برهم صالح قد فهم هذا.

سؤال : استطاعت حركة التغيير إحداث تغييرات في واقع المعارضة وتثبيتها. هل تتوقعون ان يكون للمعارضة تأثير في تغيير النظام السياسي والأداء الإداري لسلوك حكام الإقليم؟

ج. نجحت گوران في تغيير الخريطة السياسية في كردستان، لقد تركز ثقلها في مناطق السليمانية. لكن نظراً لحالات التزوير الواسعة في مناطق أربيل ودهوك، يصعب تكوين رأي حقيقي عن مدى ترحيب جماهير كردستان بالتغيير خارج مناطق السليمانية. إنني متأكد أنها أكثر بكثير مما أوحى به الإحصاءات الرسمية المعلنة. لآكن في كل الأحوال ينبغي توسيع حركة التغيير لتشمل كل كردستان. أما تأثيرها فلا شك إيجابي في نشاط البرلمان في أربيل وبصورة أقل على أداء الحكومة. لكن الطريق لا يزال طويلاً أمام التغيير، كما إن النجاحات السريعة تستدعي المزيد من الحذر والتخطيط الجيد والتوقى من الألغام السياسية المفروشة على طريق النضال الديمقراطي. أما تأثير التغيير على النظام السياسي للإدارة الحالية، أعتقد إن الإدارة الحالية لاتقبل في الجوهر وجود قوة ديمقراطية معارضة تنافسها في المجال السياسي، لأنها إقصائية في جوهرها ولاديمقراطية في الأداء والفكر. بل على أكثر تقدير ستحاول ممارسة سياسة العصا والجزرة لوقف نمو التغيير وتطوره في المجتمع الكردي. لكن هذه هي طبيعة الحياة السياسية في مجتمعنا الحديث العهد باللعبة الديمقراطية ومن المهم العمل ضمن الجماهير وحشدها لتقوية تيار التغيير نحو مجتمع ديمقراطي واع لحقوقه وواجباته ومتفتح أمام الأفكار الجديدة.

سؤال : ماذا ينبغي على المعارضه عمله ليكون لها تأثير على العقلية السياسية والإدارية لسلطة الإقليم؟

ج. أعود الى ظاهرة مهمة في مجتمعنا الكردستاني، الا وهي سواد قيم المال وتفشي ظاهرة الثراء دون جهد يذكر خلال ثقافة الفساد من المحسوبية والمنسوبية والواسطة. نموذج الجيل الحالي هو (رجل الأعمال = بزنسمان) الذي أصبح مليونيراً خلال أشهر والذي يقتني آخر موديل للسيارات الفخمة. انني أومن بأن الناس على دين ملوكهم، ينبغي ان نقدم نماذج قيادية أخرى مختلفة تماماً عن النماذج الحالية. إننا بحاجة ماسة الى أخلاق وقيم النضال الوطني والإعتماد على النفس والتواضع والإخلاص لمبادئ العدل والديمقراطية والتآخي ووحدة الصف الكردي والشفافية وتطهير مجتمعنا من قيم الفساد المالي والوظيفي والتبعية الاقتصادية. هذا يقدم حافظاً قوياً لنيل ثقة الشعب الكردي ووقوفه الى جنب قيادته في المحن والأزمات.

سؤال : منذ وقت والكلام يدور حول إدخال إصلاحات على (حدك) هل هناك أرضية لمثل هذه الإصلاحات؟

ج. لا أعتقد إن الإصلاحات ممكنة داخل قيادة حدك، وذلك بسبب تسلط عقلية الأغا وثقافته (كولتوري آغاتي المقدس أو كولتور كويخايه تي بيروز) لكن ممارسة ضغط قوي من قاعدة حدك ومن الكادر المتوسط الحزبي ومن خارج الحزب يمكن ان يؤدي الى تحولات شكلية فقط في العقلية المنغلقة للقيادة الحزبية. أما شعارات التجديد والإصلاح من قمة الحزب فهدفها ذر الرماد في العيون لا أكثر ولا أقل، وكل من يعتقد بعكس هذا أظن أنه يخدع نفسه. منذ 50 عاماً يعاني المجتمع الكوردي من القبضة العشائرية ولم يتمكن حتى الآن من الانفلات منها، إنها عائق جدي أمام تطور المجتمع الكوردي نحو حياة ديمقراطية حقيقية.

سؤال : هل من الممكن إجراء تغييرات في الظرف الراهن داخل الحزب خاصة أن حزباً كـ (حدك) معروف بمركزيته الشديدة ؟

ج. كما هو معروف، وخلال ثلاث مراحل إستغرقت حوالي ستين عاماً، تمكنت القيادة الحالية لحدك من استخدام العشيرة للسيطرة على الحزب. ومن خلال الحزب السيطرة على الحكومة. فالرئيس القبلي أصبح رئيس حزب وثم أصبح رئيس حكومة الإقليم. أي إنتقال ثقافة الأغا الى الحزب والى الحكومة. وهذا ممكن بفضل القضاء في المجتمع الكردستاني على قيم النضال والكرامة والإلتزام بالديمقراطية وحرية المواطن، وعضواً عنها نشرت القيادة ثقافة الإذلال والتملق والإنبطاح والإنتهازية والوصولية في المجتمع. لذا (حدك كأول حزب وراثي في تاريخ كوردستان) أسير ثقافة محددة وتعلم أعضائه على الطاعة المطلقة رغم ما أتت به القيادة من كوارث قومية، القيادة هي فوق أية محاسبة أو نقد. إن ظاهرة الإنفتاح السياسي وسرعة التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية هي صفة ملازمة للمجتمعات الديمقراطية الراسخة وليست من نتاج الأنظمة الإستبدادية والتي تولد الإنغلاق والتقيح. إن نظام البعث بقيادة صدام حسين يرينا صعوبة الإصلاحات في داخل الهرم القيادي الحزبي. إنه مبني ومتحصن ضد التغير في القيادة وعقليتها ولهذا نرى أبناء العائلة الحاكمة يسيطرون على أجهزة الأمن القمعية والمال العام والقوات المسلحة لمنع التغير.

سؤال : في كثير من إشاراتكم تصفون منطقة بادينان بمنطقة يحتكرها قادة (حدك) مالذي يمكن عمله لكي تنفتح هذه المنطقة على التعددية السياسية وحرية التعبير في وسائل الإعلام والصحافة أسوة بالمناطق الأخرى ؟

ج. تعتبر منطقة بادينان منطقة محرمة على الآخرين، ضمنها منطقة بارزان، ورغم ما قدمه على سبيل المثال البارزانيون من ضحايا لنيل الحرية، لكنهم للأسف لم يتمتعوا بها. إنهم محرومون من حق الخيار السياسي، وكذلك الحال في بادينان. فالإرادة الحزبية هي التي تفرض الخيارات في مناطق بادينان، وليست الإرادة الحرة لأبناء وبنات بادينان. فالإنتاج الثقافي في بادينان هو من صنع أجهزة الإعلام الحزبية الشديدة المركزية وشديدة الخوف من أي تغيير في آراء الجماهير، ولاتوجد فيها ثقافة مستقلة كما هو الحال في السلمانية. ففي السلمانية مثلاً، كانت هناك على الدوام ثقافتين متوازيتين: ثقافة حرّة تتمثل في عدد كبير من الصحف والمجلات والدوريات خارج الهيمنة الحزبية تنتج معرفة واسعة، والثانية هي الثقافة الخاضعة للحزب الحاكم. لم تتمكن الثقافة الحزبية للإتحاد الوطني الكوردستاني ولا للحزب الديمقراطي الكوردستاني إخضاع الإنتلجنسيا المدنية المستقلة لنفوذهما، ومن هنا تحصل التغييرات في مناطق تتمتع بالإستقلال في إنتاج الثقافة. فالثقافة المؤممة تنتج مجموعات المتملقين والإنتهازيين مهمهم تجميل صورة الحاكم وتعمل على ترسيخ الأمر الواقع، بينما الثقافة الحرّة تطور ملكة الإبداع وقيم الكفاح ضد الظلم والإستبداد وتعمل على نشر الوعي الديمقراطي بين الجماهير، هذه الثقافة حرمت منها بادينان والى حدود معينة أربيل. أنها مناطق تتلقى التأثيرات ولا تصنعها. هذا الشلل ناتج عن سياسة ترهيب وكم أفواه الإنتلجنسيا في المنطقة. في بادينان عناصر التجديد مكبله، وهناك مؤشرات على طلب الحرية وتخفيف القيود السلطوية الإقطاعية الطابع. تحصل في بادينان أحداث كثيرة لاتتسرب الى الصحافة، إنها منطقة مغلقة وبحاجة كبيرة لكي تسترد هويتها الأصيلة خلال كسر القيود التي تسجن الفكر الحرّ. إن الصحافة الحرّة أمر لا يستغنى عنه في مسعى التغيير في بادينان، فالتغيير يبدأ في الفكر، ودور الثقافة الحرّة هو إنماء الوعي بالمحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي... في بادينان نجد تناقضاً واضحاً بين مصلحة الجماهير النواقة للحرية والحكام الذين يجدون في الحرية خطراً على سلطتهم، ومن هنا تتدخل أجهزة السلطة الحزبية لتحديد سير الإنتخابات وفق ما تستهيه القيادة وخلافاً لإرادة المواطن الباديني.

سؤال : ماهي إيجابيات وسلبيات حركة غوران كحركة حديثة التكوين ؟

ج. حتى الآن كان تحرك الجماهير نحو غوران أقوى من تحرك غوران نحو الجماهير، والآن على غوران أن تتحرك بشكل أوسع نحو الجماهير. من الأهمية الحذر الشديد من النجاحات السريعة، لأنها تنطوي على مخاطر، في خلال أقل من عام أثبتت حركة التغيير ثقلها في الميزان السياسي الكوردستاني والعراقي، وقد تدفع النجاحات السريعة القادة الى نوع من الثقة المفرطة المولدة للتراخي في العمل النضالي أو أقل استماعاً لضمير الشعب وحاجاته. وهذا أمر خطير تعرضت له قيادات عديدة في التاريخ مما أدى الى تراجع الدعم الشعبي لها. وأظن انه من الأهمية القصوى ان تثبت حركة التغيير أنها مستمع جيد لشكوى الجماهير وأنها الأقرب لآلامه وآماله. وهذا يتطلب إيجاد آلية للترابط المتبادل والمتواصل من القيادة الى الجماهير ومن الجماهير الى القيادة. وأن يكون لها القدرة على استيعاب العناصر الشابة الجديدة وتفعيلها في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والروحي..

سؤال : تحتاج حركة غوران الى تنظيم نفسها، ماهي الخطوات الضرورية إتخاذها لكي تصبح حركة عصرية منظمة ؟ وماالذي ينبغي عمله كي لا تتحول غوران الى حزب ستاليني الطابع ؟

ج. أمام غوران فرصة ذهبية لتدشين مرحلة ما بعد الأحزاب الستالينية في المجتمع الكوردستاني، أظن أن الأحزاب الإشتراكية في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والسويد وسويسرا تقدم نماذج جيدة يمكن الإستفادة من تجربتها مع الأخذ في الإعتبار ظروف وأوضاع كوردستان، إن هذا يساعد على تطعيم التنظيم بدماء جديدة وبإستمرار ويمنع التفرّد بالسلطة، كما إنها تسمح بالمنافسة الشريفة وتبوأ الأكفأ المناصب الهامة، وتوفر ملكة التأقلم السريع مع المتغيرات الداخلية والدولية. كما ينبغي إتساع العناصر القيادية لتشمل كوردستان وعدم الحصر في المحليات والخصوصيات الضيقة، والأخذ بالإعتبار كاملاً سياسة وحدة الشعب الكوردي وتجاوز مخلفات الصراع الحزبي الذي جزأ كوردستان وبتدخل مباشر من نظام صدام حسين، الى منطقتين متناحرتين، آثارها ماثلة الى يومنا هذا.

سؤال : لكي يتواجد إطار عصري سواء في المجال السياسي أو الحزبي، ماالمفروض عمله ؟

ج. إن تطبيق المبادئ الديمقراطية قولاً وعملاً في الممارسة السياسية داخل الحزب وفي السلطة يشكل نموذج عصري في الممارسة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات.

سؤال : كيف ترون الوضع الكوردي في العراق خلال الأربع سنوات المقبلة ؟ هل هناك سناريوهات خطرة على الكورد وماالذي يمكن عمله في بغداد ؟

ج. لاشك لاتزال هناك مخاطر يستوجب الحساب لها، فالأفكار الشوفينية لاتزال قوية وسط المجموعات القومية العربية وبخاصة ضمن بقايا حزب البعث العربي الإشتراكي، هؤلاء يعملون خلف تنظيمات وشعارات جديدة ضمنها الأحزاب الدينية لإخفاء الهوية القديمة. وهذه مسندة من قبل الدول العربية السنية المعادية للنفوذ الشيعي في العراق وإيران. كما ان لتركيا - وهي البوابة الشمالية لربط كوردستان والعراق بالعالم الأوروبي - تأثير إقتصادي وسياسي كبير في كردستان، وهناك إرتباطات مع القيادات الحزبية الكوردية غير مكشوفة لايعرف عنها لا البرلمان الكوردي ولا الشعب الكوردي الى القليل. كما إن لتركيا دور مخابراتي في منطقة كوردستان وتغلغل أجهزتها الأمنية قوي. كما لإيران دور كبير في المناطق المسكونة بالشيعية ومع الأحزاب والتنظيمات السياسية والدينية الكردية. هناك أصوات في بغداد تنادي بتغيير عدد من مواد الدستور لتقليص صلاحيات السلطة الكوردية. وقد تحصل تحالفات بين المكونات السياسية في البرلمان العراقي بهدف تقليص التأثير الكوردي في معادلة الحكم. كما لايستبعد ذلك بعد مغادرة القوات الأمريكية، حصول تفاهم بين بغداد وطهران ودمشق وأقره للتضييق على الصلاحيات التي يتمتع بها إقليم كوردستان. يبدو لي أن القيادة الكوردية للأسف أصغر بكثير من القضايا المصيرية التي تمثلها، وينقصها عنصر البعد الحضاري والجيوسراتيجي في تعاملها مع بغداد وواشنطن ودول الجوار.

سؤال : بعد إنتخابات 2010/3/7 أي إتجاه سيسلكه العراق ؟ هل سيتجه نحو الديمقراطية الليبرالية ؟ او نحو المنحى المذهبي ؟ أو توجه قومي ؟

ج. ليس من السهل في بلد كالعراق وفي الظروف السياسية السائدة فيه، نجاح ساحق لأي من المناحي المذكورة في سؤالكم. لأن تصور إن العراق سيكون قومياً بحتاً أو دينياً بحتاً أو يأخذ منحى ديمقراطي ليبرالي. فالروح المذهبية والقومية والعلمانية والدينية لها مفعول حاسم على المواقف السياسية في المجتمع العراقي الحالي، وليس من السهل تجاوز الخطوط الطائفية دون الوقوع في القومية الضيقة. لذا أظن أن حالة التشابك والتنافس بين هذه التيارات ستبقى لمد طويلة. الكثير يعتمد على نوع الحكام والشخصيات المؤثرة في الميدان السياسي. لقد إنتقد العراق على الدوام لنخبة سياسية ملتزمة بالمبدأ الديمقراطي، والنخب الحاكمة إنجرت نحو أصولها العشائرية أو الطائفية والمذهبية ولم ترتفع فوق مستوى الخلافات في المجتمع العراقي. فالموروث الطائفي والقومي والديني الضيق ينتج نظام المحاصصة، وينجم عنه الفساد والمحسوبية وهذا لا يتناسب مع الديمقراطية الليبرالية. إن الزيارات التي أعقبت إنتخابات آذار أظهرت الى أي مدى يعير القادة في العراق الأهمية لدور الجوار في تشكيل الحكومة العراقية المقبلة. الى الآن تعاني الهوية العراقية من الضعف أمام الهوية المذهبية والطائفية والعشائرية. أما فيما يتعلق بالمنحى الديمقراطي الليبرالي يعتمد على وجود طبقة وسطى إجتماعية ومجتمع مدني واسع ومزدهر كشروط مسبقة لإرساء الديمقراطية الليبرالية.

سؤال : لو سار العراق في أي من الاتجاهات المذكورة، ماذا سيكون تأثيرها على إقليم كردستان؟

ج. المهم على الطرف الكوردي المهمة الملحة الا وهي "بناء الذات" والوقوف فوق أرض صلبة، ولحد الآن لم يحصل هذا نتيجة صغر دور القادة الكورد المهوسيين بلقب "سه روك" "السيد الرئيس" ويشغل ذلك حيزاً كبيراً من الطاقات والجهود والمال لضمان المنصب. فبعد حوالي عقدين من الزمن لايزال إقتصاد كردستان بلا بنية تحتية زراعية وصناعية، ويزداد الإنكالم على إقتصاد دول جارة لاتكن لحقوق للشعب الكوردي الإحترام، ومع تفشي الفساد وسوء الإدارة وهيمنة المصالح العائلية، يكون دور الكورد ضعيفاً للغاية في تثبيت المنجزات التي وفرها سقوط نظام صدام حسين. عندما يتم بناء جبهة داخلية رصينة وقوية، يقودها عن جدارة نخبة سياسية، واعية لمصالح شعبها البعيدة المدى، يمكن بعدها تثبيت الحقوق الكوردية والتحكم في المسار السياسي العام للعراق، بدل أن يتحكم فينا الآخرون ويحددوا موقعنا.

سؤال : الى أي مدى أثرت هذه الإنتخابات على الإصلاحات السياسية في إقليم كردستان ؟

ج. بدأ الشعب الكوردي يعي أهمية الإنتخابات ودوره فيها، أعتقد أن إصلاح النظام السياسي والذي كان مفروضاً أن يقوم به قادة الأحزاب الحاكمة، تحولت مهمة بناء الحياة الديمقراطية على عاتق الجماهير الكردستانية وحركة التغيير. أي ان القاعدة الشعبية هي الآن تقوم بدور المدافع عن قيم الديمقراطية وحرية التعبير بدل القادة الذين يقفون ضدها. المعادلة مقلوبة تماماً. الشعب الكردي يخوض الآن معركة الديمقراطية والحكام الكورد يقاومون النضال من أجل الديمقراطية. إن هذا إنجاز مهم، فلأول مرة يناضل الشعب الكوردي خلال الإنتخابات من أجل إنتراع حريته وحقه في الحياة الديمقراطية من أيدي حكامه الكورد.

سؤال : وعلى خلاف ما كان في الماضي، في هذه المرة هناك تفاهم مشترك بين الأطراف السياسية الكوردية فيما يخص الموقف تجاه بغداد، كيف ترى هذا الموقف ؟

ج. أظن ان أي إتفاق حقيقي يبدأ في كردستان، لا أرى جدية أية إتفاقية أو خطاب مشترك في بغداد بينما تنتهك القيم الديمقراطية وتتمزق الجبهة الكوردية في كردستان. إن تنظيم داخل البيت الكوردي يعتبر بداية الخطوة الأولى نحو التعامل الجدي والمتوازن مع بغداد. ولذا البيت أولاً ثم التوجه نحو الجيران. هل من المنطق أن يأخذك الجيران على محمل الجد عندما يشعرون

بما يحصل من فساد وإنتهاك حقوق المواطن وتزوير إرادته وإجراءات القمعية داخل بيتك؟ الكورد سيكونون أقوياء بسلاح الديمقراطية وإحترام إرادة الشعب ووضع نهاية لشخصنة السلطة والقضايا المصيرية. لحركة التغيير موقف يتسم بالدفاع عن المصالح الكوردية، بينما موقف الأحزاب الحاكمة إتسم في كثير من الأحيان بالخطاب الحزبي ومصالح القادة الكورد في بغداد والحصول على وظائف لأقاربهم و أتباعهم. يمكن أن تقوم حركة التغيير بنقل العلاقات الكوردية العربية الى مرحلة تتسم بالجدية وتثبيت المصالح المشتركة بين الشعبين على أسس حضارية وديمقراطية وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات. وهناك ثوابت لايمكن المساومة عليها مثل أرض كردستان التاريخية.